

انظر لو رفعه عن علا الطريق هل يهدم نظر الفقرة المارة في اول الج نظر  
 الى وضعه جف ثوبه وكذا لو لم يكن عمره من سائر اعمار ذلك فالجهد  
 انه ليزم رفعه حيث صار حفر او حفر الارض بحيث يمتد الفجر الحاصل به  
 ويؤيده ما ذكره في الجنايات من انه لو بنى جداره مستقيما لم يمانه فانه  
 بطايب يهدم بائنه لو اهدم مع انه وضعه في الامل بحيث لا يشكل المطالبة  
 بالهدم بائنه لو اهدم بنفسه فالتف شيئا لا يضمنه مملكين له بانه وضع  
 بحيث لا يتقوى لا يلزم من عدم الضمان عدم المطالبة لان المطالبة تدفع  
 الضرر المتوقع ولو لم يكن من العريسان والعواقل في حصار ذلك كغيره  
 لان الارتفاق بالشارع منوط بسلامة العاقبة كما قرره العزيزي منتقلا  
 عن ابن مناصباى من غير ان يوافق رأيه بل حمله في المختار  
 الجوهلة بالضم الاحمال واما الممول بالضم بلائى الابل التي عليها الاموال  
 ستوان بها تساو او لم يكن عيشهم روفى المصباح والجوهلة بالفتح المهر  
 يحمل عليه وتد يستعمل في المغل والغرس والجار غالبية هي بالغرس المهيبة  
 والموحدة كذا نقله شيخنا زى عن اسم شيخه على هذا الضبط حكاه وهو  
 عدم تأثير ما جاء في عاقبة العادة الغالبة وهو حسن ثوبه وفيه  
 ايضا بالمهولة والبا التسمية وهذا الضبط او لان العبرة بالرفعة  
 ولو نادرة زى قال في هذا الضبط يعنى المخير بعيد لانه يودي  
 الى الجبل بقدرها فيخرج الميم الاول او بالنعس ع ش وفي المصباح  
 والمحمل وزان بحسب الملوحة ويجوز حمل وزان معقود ككنيسة  
 اى مع كنيسة وهي اعود موضع فوق المحمل ويطلق عليه ما يسائر وهذا  
 هو المتعتمد له في الج لان ذلك قد يستغنى انظر هذا مع تقييده  
 بقوله ان كان عمره من سائر وقواخل الخ الى ان يراد ان كان عمره من سائر  
 نادرا كما يدل عليه قول من لان ذلك قد يستغنى الخ كما علمته  
 فتمتنع عليه اخراج ذلك اى ولو اذن له الامام قول وعيارة من قوله  
 اخراج ذلك اى الجناح والساباط بخلاف فتح باب به الى شارع عند الامة  
 استطراره نعا لنا ولما بذله من الجزية فلا يهدر علينا فيه  
 مطلقا اى استواء اظم الموضع ام لا رفعه بحيث يبرقنة منتصبا ام لا  
 لانه

لانه كاعلا بنائه يوضد منه الا يمنع من الاستخراج في محالهم وبنوارهم  
 الختمية هم في دار المسلمين كما في وضع البناء قال ابن الرضا هـ يتقنا او  
 ابلغ اى بل بلغ لان المروور لازم للشارع ولا كذلك السكنى ليست لازم  
 البناء قد يبينه ولا يسكن فيه هـ سول وعبارة قول او بلغ اى لكونه على  
 و زوس المسلمين يرووهم تحته اولان شأنه الاشراف عليهم او غير ذلك  
 قال ع ش وتبى ما لو بناه المسلم في ملكه فاصدا به ان يسكن فيه الذي  
 هل يجوز ذلك لانه قد لا يسكنه الذي ام لا فيه نظر والاقرب باحوال البناء  
 ومنع اسكان الذي فيه على تلك الحالة عن مسجد اى قدوم واما الحدوث  
 فلا بد من عدم الاقرار وان اذن الباقون حل كرى باط اى وتخرج المسجد  
 وفتيقته ودهليزه الموقوف عليه للمروور فيه الذي ليس بمسجد كما شمله  
 قوله ع وكما مسجد فيما ذكر كل موقوف على جهة عامة كرى باط وبتروع ش  
 لى مما ذكر اى من الجناح والساباط وسكنت عن البناء والغرس وكنتا بين  
 اى ان يجوز له اخراج في النافذ وهو المسلم بخلاف الكافر فلا يجوز له وان  
 اذن لهم او باقوم ويرسد اليه تعليمهم وهو قوله لانه كاعلا بنائه الخ  
 هـ حل بلا اذن منهم اما بالاذن فيجوز وان اضر بهم فلو وجد في درب  
 مسند اجنحة او نحوها فهدمية ولم يعلم كيفية وضعه باعمل ذلك على انما  
 وضعت تحت فلا يجوز هدمها ولا الفرض لاهلها ولو اهدمت و ارادوا  
 اعادةها فليس لهم ذلك الا باذنهم لانها الحق الاول باهدمها وينبغي  
 ان يحمل ذلك اذا ارادوا اعادةها بالهدم يدق لابلها التقدية اهدمها  
 قالوه فيما لو اذن له في شجرة في ملكه فان تعافت فان له اعادةها ان كانت  
 هـ هية وليس له غرس بدلها ع ش على م ر بلا اذن منهم في الاول للمقد  
 ان المستر اذن من له الحق حل وعبارة زى قوله بلا اذن منهم تبع فيه  
 ابن المقرى وهو انما يظهر في من له حق في محل الاخراج دون من لا حق  
 له فيه وما ذكره اتم بقعا لابن القري مبنى على ان الشركة لكل منهم في جميع  
 الدرب اى فالمستد ان لا ترضى في المسلمين في استراط اذن الذي  
 بابه بعد فقط والمجازى اى لان شركة كل مختصة بما بين داره وراس  
 غير النافذ كما سياتى فيكون الخارجون عن الجناح لاحق لهم واذ كانت

ولو ما دورا اى هو قبيل الجردون  
 بعد الاذن ذلك قد يتفق صحيح  
 ولو كان المرح